تقييم الأساليب و المؤشرات المالية في تحديد كفاءة وفاعلية وإصلاح أنظمة المؤسسات المصرفية

د . عبد الامير حسن علي

١-المقدمة :

تلعب المؤسسات المصرفية دورا مهما و رئيسيا في اقتصاد أي بلد من خلال قيامها في تعبئة مدخرات المجتمع و من ثم توجيهها نحو الفرص الاستثمارية المختلفة التي تزيد من معدلات النمو الاقتصادي و التوظيف الكامل للموارد وكما هو معروف فأن الجهاز المصرفي يؤدي مهام اقتصادية تخضع للتغيرات المستمرة و على الرغم من ان وظائفه التقليدية لازالت على حالها ألا وهي قبول الودائع و منح القروض و التسهيلات الائتمانية نجد أن الوسائل و الأساليب المعتمدة في تقديم تلك الوظائف هي التي تتغير و ان المنافسة بين المصارف سواء كان على المستوى الداخلي و الخارجي تقوم على اساس المزايا التي تتمتع بها المؤسسات المصرفية .
كما ان اول مصرف بالشكل الحديث ظهر في ايطاليا ومن ثم انتشرت المصارف في باقي اوربا (فرنسا، انكلترا، هولندا) مثلما كان الحال في ظهور المبادئ الاولى للمحاسبة في ايطاليا (الشرع : ٧:٩٨) ، وان اول شكل من اشكال العمل المصرفي كان يتمثل في قبول الودائع التي لم تحصل على اية فوائد وعلى صاحب الوديعة ان يدفع بعض المبالغ مقابل الحفظ و الحراسة لوديعته ، و بتراكم الودائع لدى الجهات التي تمارس اعمال المصارف بدأت عمليات الاقراض و الاستثمار المختلفة.
و بتطور اداء المصارف و ظهور المنافسة فيما بينهما بدأ نظام المعلومات المصرفية يلعب دور مهم و رئيسي في تسهيل مهمة ادارة المصارف في صنع القرارات الادارية لتحقيق اهدافها و نتيجة للتوسع الكبير في عمليات المصارف و انتشار فروع المصارف و كبر حجم الانشطة اليومية و تع اظم الخدمات المصرفية اصبحت النظم التقليدية في توفير المعلومات لاتستجيب وفق متطلبات العصر ، فأن استخدام التطور التكنولوجي والعلمي في العمل المصرفي يعطي لادارة المصارف قدرات اضافية في امكانية التوسع و التنوع في الخدمات و في تطور كفاءة العمليات و سرعة اتخاذ القرارت و الرقابة .

٢- منهجية البحث

٢-١ مشكلة البحث :

تتجلى مشكلة الدراسة في ان المؤشرات المالية اذا كانت دقيقة ومحددة هي التي تؤدي الى تحديد كفاءة و فاعلية المؤسسات المصرفية والتي تسعى الى تدعيم و تقوية نظم معلوماتها بغية تحقيق الاستجابة الملا ئمة للمتغيرات البيئية المختلفة ومدى تحقيقه لفاعلية اداءالمؤسسات المصرفية العامة ومن خلال الوقوف على نقاط القوة و الضعف فيها و لغرض الارتقاء بهذا النشاط و جعل العمل المصرفي في القطر مواكبا للتطورات العالمية في الاداء المصرفي .
وتظهر ايضا مشكلة الدراسة في اصلاح انظمة المؤسسات المصرفية من خلال مسألة تحرير الاسواق المالية و المصرفية و ازالة القيود المعيقة لتطورها في البلدان المختلفة تؤدي الى ان المصارف العامة في العراق امام حالات عدة هي هل يتم بقاء كل مصرف يعمل بصورة منفردة ام يتم الاندماج مع مصارف اخرى لمواجهة ذلك او في زيادة حجم هذه المصارف .

٢-٢ هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسةاولا الى محاولة تحليلية والى تحقيق الربط بين تحليل البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسات المصرفية عينة البحث مع ستراتيجية النمو و قياس اثرهما على الاداء المالي المصرفي المتمثل بالنسب المالية التي تعكس ذلك الاداء المالي المصرفي و على القيمة السوقية للسهم باعتباره الهدف المالي الذي تسعى المؤسسات المصرفية الى تعظيمه .
اما الهدف الاخر هو معرفة الى أي مدى يمكن لهذه المؤسسات المصرفية بهذه الحالة ان تمنع دخول مصارف جديدة او تنافسها في السوق المحلية و خاصة في حالة اتباع نظام السوق الجديد في الع راق ، او الاندماج مع المصارف العامة الاخرى لاجل تدعيم و تقوية عملها في مواجهة المصارف الاخرى و خاصة الكبيرة القادرة على منح القروض الكبيرة و قبول الودائع الكبيرة .

٢-٣ اهمية الدراسة

تظهر اهمية الدراسة من خلال جوانب متعددة تتمثل في اهمية قياس الادا ء المالي المصرفي وفي التوصل الى وضع نموذج كمي تنبؤي يضع مجموعة من النسب المالية المختارة باسلوب علمي و احصائي تعبر عن مجالات الاداء المختلفة للمؤسسات المصرفية و تنبأتها لما يساعد الادارة على تحديد مواطن الفشل و النجاح في وقت مبكر لتتمكن باتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة قبل ان تستفحل اسباب الفشل و يصبح من الصعب معالجتها .
واهميتها تأتي من حيث اتخاذ قرار سريع و علمي مدرس في مواجهة التطور الحاصل في المؤسسات المصرفية من اجل زيادة حجمها او اندماجها ببعضها لتواكب مسألة تحرير الاسواق المالية و المصرفية .

٢-٤ فرضية الدراسة

تقوم فرضية الدراسة على ان تحليل ودراسة المؤشرات و الاساليب المالية المصرفية تؤثر بشكل كبير في تقييم و تحديد كفاءة و فاعلية المؤسسات المصرفية العامة و في تحقيق الاهداف التي تسعى الى تحقيقها ، وكيف يمكن مواجهة مسألة تحرير الاسواق المالية و المصرفية وازلة القيود المعيقة للتطورها من خلال اصلاح انظمة المؤسسات المصرفية العامة و المحلية او زيادة حجمها .

٢-٥ عينة الدراسة

١- مصرف الرشيد / الادارة العامة

٢- مصرف الرافدين / الادارة العامة

٣- الجانب النظري :

ان مسألة تحرير الاسواق المالية و المصرفية وازلة القيود حول ذلك و على المستوى الدولي يتطلب اعادة و دراسة اصلاح و تنظيم داخل المؤسسات المصرفية العامة ولابد من ان تكون هناك دراسة عميقة ووافية للمواجهه و الدخول في هذا التطور الجديد القائم على انفتاح و حرية العمل المصرفي . (مجلة المصارف :٢٥٠:٠١) .

ففي كثير من الدول نشاهد هناك دراسة عميقة و قوية جدا و هناك توجيهات نحو زيادة الحجم لهذه المؤسسات المصرفية العامة و الوطنية والهدف من ذلك هو اختراق الاسواق الاخرى في كل سهولة ومن جهة اخرى ان تعزيز موقعها داخل السوق المحلية لمنع منافسة المؤسسات المصرفية الاخرى ، وهذا يأتي عن طريق وضع سياسات صحيحة وسليمة لهذه المؤسسات عن طريق تحرير اسعار الفائدة و عن طريق استعمال ادوات السياسة النقدية غير المباشرة في اصلاح القطاع المصرفي عن تخفيض التكاليف و زيادة ونمو حجم هذه المؤسسات المصرفية عن طريق زيادة رأس المال و زيادة الموجودات لهذه المؤسسات حيث تكون العلاقة ايجابية فيما بينهما ، حيث هذه المصارف الكبيرة الحجم لها القدرة على تخفيض التكاليف ومواجهة الاخطار المختلفة التي تواجهها و لها القدرة على استقطاب حجم كبير من الودائع و توزيع حجم كبير من القروض و فتح فروع جديدة بكل سهولة و انخفاض خطر الافلاس في هذه المؤسسات المصرفية الكبيرة الحجم .

ان اصلاح النظام المصرفي يكون على شكل زيادة حجم المصارف العامة و الوطنية و عن طريق زيادة الموجودات وزيادة رأس المال لهذه المصارف ولكي ان يحقق الاهداف الاتية.(الهادي :١٨:٠٢)

١ - اشباع الحاجات المالية التي تتطلبها عملية التحديث في الاقتصاد الوطني و عن طريق تقوية و زيادة حجم و قدرة المصارف المالية لاجل القيام بهذه المهمة القوية و ذلك عن طريق زيادة الاستثمار في هذا المجال .

٢ - تعزيز قدرة المصارف المحلية و العامة على مواجهة خطر المنافسة القادمة من المصارف الاجنبية التي تستطيع جذب كثير من المؤسسات الخاصة و الافراد و بالتالي السيطرة على السوق نتيجة قدرتها على الاقراض و الايداع و ذلك لكبر حجمها وقدرتها المالية و الخدمات والتسهيلات التي تقدمها و قدرتها على تحمل مستوى خطر مرتفع مقارنة مع المصارف المحلية . حيث نرى ان المصارف ذات الحجم الكبير قادرة على التأقلم و تتطور في بيئة تنافسية تزداد يوما بعد يوم و الذي يستطيع البقاء في السوق هو الذي يمتلك ميزة انتاجية اكبر من حيث المردودات و للحصول على نسبة مرتفعة من الودائع بكلفة منخفضة ، وهذا يؤدي الى زيادة في حجم الوساطة المصرفية لهذه المصارف الكبيرة الحجم ، لذا اصبحت من الضروري لمواجهة هذه التحديات في تبني مفاهيم الدمج في المصارف العامة و هو الحل الوحيد القادر على الاستمرار في تحقيق الربح و البقاء في السوق.

٣ - امكانية لعب دور مالي مهم على المستوى الاقليمي و خاصة في حالة ان حجم السوق المحلية لا يسمح بنمو مثالي لذا لا بد من المحاولة في توسيع النشاطات المالية والمصرفية من خلال دخول السوق الاقليمية ومن ناحية اخرى استقطاب رؤوس الاموال العراقية و العربية الموجودة في دول اجنبية و اعادة استثمارها في العراق او في الدول العربية الاخرى حتى تصبح المؤسسة المصرفية ذو مركز مالي و مصرفي قوي على المستوى الاقليمي و ذلك عن طريق وضع السياسة المالية الصحيحة والسليمة لذلك فأن من الممكن للمصارف في العراق و في المستقبل ان تلعب دور مهم في جذب الاموال على المستوى الدولي و اعادة استثمارها في مشاريع محلية و عربية و ان عولمة الاسواق المالية ساهمت في تسريع التوجه الى اقامة مشاريع ومصارف ذ ات حجم كبير والذي يتم اماعن طريق النمو الداخلي و الذي هو خلق قدرات جديدة للانتاج و الذي يسمح للمصارف بالتمتع بالاستقلالية المالية و الاقتصادية و لكن هنا تلاقي صعوبة المؤسسات المصرفية في ايجاد التمويل اللازم لها ،او ان يتم عن طريق النمو الخارجي و التي تعني امتلاك او السيطرة على وحدات انتاجية عامة و الذي يقوم عن طريق التحالفات مع مصارف اخرى داخل الحدود او خارجها او الاندماجات فيما بين المصارف . (الخليج :٥٢:٨٧) .

لذا فأن حجم المصرف يلعب دورا مؤثرا و ايجابيا في تطور المؤشرات المالية صعودا ونزولا والتي سوف يتم دراستها في الجانب العملي والتي سوف تبين لنا مدى و قدرة هذه المصارف العراقية العامة على مواجهة متطلبات السوق ، وهل يكون من الافضل مواجهتها منفردة او مندمجة في مؤسسة واحدة .

4- الجانب التطبيقي :

ان الدراسة العملية تقوم على تحليل المؤشرات المالية و لاجل معرفة نقاط القوة والضعف فيتم استخدام النسب المالية بصفة رئيسية في هذا التحليل من اجل مقارنة الاداء في هذه السنوات و معالجة الانحرافات ان وجدت واعتمادا على البيانات الخاصة لمصرفي الرشيد و الرافدين و لاجل ان نعرف قوة المصرفين ولاجل تعزيز قدرة المصارف المحلية و العامة على مواجهة خطر المنافسة من المؤسسات المصرفية الاخرى والاجنبية نتيجة للوضع الجديد القائم على تحرير الاسواق المالية والمصرفية وازالة القيود فيما بينهما و لاجل و ضع ستراتيجية قوية في استمرار العمل و ارضاء الزبائن افرادا ومؤسسات .

ومن الجدول رقم (١) ادناه اظهرت هذه النسبة ان مصرف الرافدين تمثل اعلى نسبة مما يعني انه ذو مركز مالي جيـد لان ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشرا أيجابيا ويبين مدى متانة الهركز المالي من خلال اعتماد المصرف على تمويل موجوداته من ثروة المالكين .

١- حقوق الملكية / مجموع مصادر التمويل :

المصارف	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الرشيد	٠,٧٥٤	٠,٥٤٠	٢,٢٥٣	١,٩٢٣	٢,٣٦٣	١,٥٦٧
الرافدين	١,٤٣٣	٣,٩٧٥	٢,٩٥٤	٢,٤٢٢	٣,٤٦٥	٢,٨٤٩

و من الجدول رقم(٢) بينت هذه النسبة ان مصرف الرشيد حقق اعلى معدل عائد على الاستثمار وتعني زيادتهـــا ان هناك كفاءة عالية في استثمار الاموال وتحقيق الارباح ، لان هذا المؤشر يعكس ربحية الدينـار الواحد من الاموال المستثمرة المقارنة بالعائد الحالي من المخاطرة او الاسهـــم والمستنـــدات المطروحة في السوق او اسعار العائد ولتحديد مدى نجاح المصرف او فشله.

٢- معدل العائد على الاستثمار :

المصارف	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الرشيد	١,٢٥٢	١,٩٩٠	٣.٥١٠	٥.٥١٤	٧.١٦٧	٣.٩٢٧
الرافدين	٢.٨١٤	٢.١٥٩	٣.٢٠١	٤.٨٣٩	٤.٩٠٣	٣.٥٨٣

ومن الجدول رقم (٣) اظهرت هذه النسبة ان مصرف الرشيد يملك اعلى عائد على حق الملكية وتعني هذه الزيـادة ان الارباح المتولدة في استثمار اموال المساهمين كانت جيدة وهناك كفاءة عالية على تحقـــــيق الارباح ولاسيما عندما تكون الاوضاع الاقتصادية جيدة .

٣- معدل العائد على حق الملكية :

المصارف	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الرشيد	٦٠.٦٧٩	١٣١.٣١٢	٥٩.٦٢٤	٩٨.٤٦٣	٧٩.٦٨٧	٨٥.٩٥٣
الرافدين	٧٩.٤٩٤	٢٠.٨٥١	٤٣.٤٢٢	٨٥.٩٢٧	٥٠.٥٢٨	٥٦.٠٤٤

ومن الجدول رقم (٤)بينت هذه الدراسة ان مصرف الرافدين يمثل اعلى نسبة مما يعني انه ذو كفاءة عالية فـــــي تحقيق ايرادات للمصرف من خلال الاستثمار في مجالات معينة .

٤- معدل ربحية الاصول الايرادية :

المصارف	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الرشيد	١.٢٨١	١.٦٧٩	٢.٨٥٧	٣.٤٥٠	٣.٩٧٢	٢.٦٤٨
الرافدين	٢.٥٣٥	١.٨٧٤	٢.٦٩٤	٣.٦٣٩	٣.٥٠٥	٢.٨٤٩

ومن الجدول رقم(٥)اظهرت هذه النسبة ان مصرف الرافدين يمثل اعلى نسبة وهذا يعني انه يملك كفاءة عالية مـن حيث الاستثمارات الى حجم الودائع أي هناك استثمارا كبيرا للاموال وتحقيق الارباح .

٥- الاستثمارات / اجمالي الودائع :

المصارف	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الرشيد	٦.٠١٨	٦.٥٢٠	٥.٦٨٢	٥.٢٠٨	٥.٦٩٤	٥.٨٢٤
الرافدين	٧.٠٨٧	٧.٠٣٨	٧.٤١٢	٧.٠٩١	٦.٩١٠	٧.١٠٨

ومن الجدول رقم(٦)تبين ان مصرف الرافدين يملك اعلى نسبة لهذا المؤشر وهو يعكس لنا تحمل المصـــــــــــرف لمصاريف كثيرة نتيجة لتقديمه مختلف العمليات المصرفية وتشكل نسبة كبيرة من مجمـــــوع مصروفاته .

٦- نسبة مصروفات العمليات المصرفية / مجموع المصروفات :

المصارف	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الرشيد	٩.٣٠٣	٨.٨٧٢	٩.١٠٦	٨.٤٣٩	١٠.٥١٩	٩.٢٤٨
الرافدين	٨.٧٧٧	٨.٩٤٧	٨.٨٦٠	١٥.٥٨٧	٨.٣٧٢	١٠.١٠٩

ومن الجدول رقم (٧)اظهرت هذه النسبة ان مصرف الرافدين يحقق ايرادات اكبر في عملياته المصرفية وتشـــــكل نسبة كبيرة من مجموع ايراداته .

٧- نسبة ايرادات العمليات المصرفية / مجموع الايرادات :

المصارف	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الرشيد	٠.٩٠٨	١.١٩٩	١.٣٤٢	٢.٣٤٩	٢.٧٣٤	١.٧٠٦
الرافدين	١.٠٩٧	١.٤٩٦	١.٧٧٨	٣.٦٧٢	٤.٣٦٨	٢.٤٨٢

ومن الجدول رقم(٨)اظهرت هذه النسبة ان مصرف الرافدين تشكل ايرادات استثماراته قصيرة الاجل نسبة عاليـــة لمجموع ايراداته وذلك يعكس لنا كفاءة وقدرة عالية في توظيف الامـوال فـــي استثمـــارات قصيرة ويحقق الارباح .

٨- نسبة ايرادات الاستثمارات قصيرة الاجل / الايراد الكلي :

المصارف	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الرشيد	٨.٨٢٣	٨.٤٣٦	٨.١٣٧	٦.٢٥٧	٥.٥٤٢	٧.٤٣٩
الرافدين	٩.٠٠٧	٨.٦٧٦	٨.٤١٧	٧.٥٢٠	٧.١٤٩	٨.١٥٤

ومن الجدول رقم (٩) نلاحظ من خلال هذا المؤشر ان مصرفي الرشيد والرافدين ذو نمو متوسط وهو يعكس لنا قدرة الادارة المصرفية وكفاءتها في تحقيق معدلات نمو في مجمل الانشطة والفعاليات المصرفية أي التوسع المستمر في استخدام الاموال وتوظيفها مع الافضلية هي لمصرف الرشيد .

٩- معدل نمو الموجودات :

المصارف	١٩٩٧	النسبة المئوية	١٩٩٨	النسبة المئوية	١٩٩٩	النسبة المئوية	٢٠٠٠	النسبة المئوية	٢٠٠١	متوسط النمو	المتوسط العام
الرشيد	٢٦٥٠٩٢٦٢٣	٤٠	٣٧٠١٠٦٨٠٨	٢٠	٤٤٣٨١٥٦٦٠	١٧	٥٢٠٠١٦٢٥٢	٢٣	٨٤٦١٠٥٣٦٨	٣٥	٣٤

الرافدين	٣٤٩٠٣١١٨٣	٤٤	٥٠٣١٤٥١٠١	٣٥	٦٧٦٩٣٩٦٦٤	١٢	٨١١٧٢٤٩٩١	٤٢	١١٥٤٣٧٧٠٩٤	٣٣	٣٤

ومن الجدول رقم (١٠)اظهرت هذه النسبة ان مصرفي الرشيد والرافدين ذو معدل نمو متوسط لمجموع الودائـــع وهو يعكس لنا كفاءة جيدة في جذب الاموال واستثمارها مع الافضــلية لمصرف الرشيـــد وذلك لان الودائع هي المصدر الرئيسي للاموال في المصارف .

١٠- معدل نمو مجموع الودائع :

المصارف	١٩٩٧	النسبة المئوية	١٩٩٨	النسبة المئوية	١٩٩٩	النسبة المئوية	٢٠٠٠	النسبة المئوية	٢٠٠١	متوسط النمو	المتوسط العام
الرشيد	٢٣٦١٤٩٥٩٧	٤٦	٣٤٥٤٢٠٦٥٢	٢٥	٤٣١٥٥٤٤٤٩	١٦	٥٠٠٧٨٨٩٣٠	٦٢	٨١٥٥٢١٤٦٤	٣٧	٣٦.٥
الرافدين	٣٢٠٦١٦٢٧٧	٤١	٤٥٣٦٧٨٠٢٥	٣٧	٦٢١٠٠٩٦٣٨	٢٠	٧٥١٠٨٤٦٧٣	٤٤	١٠٧٩٤١٨٣١١	٣٦	٣٦.٥

ومن الجدول رقم (١١)يتبين من خلال هذا المؤشر ان مصرف الرشيد يملك نقدية عالية مقارنة بحجم الودائع الجاريـة المودعة لديهم أي قدرة عالية للمصرف في مواجهة المسحوبات الكثيرة التي قد تحدث وهـــو ايضا يعزز ثقة المودعين .

١١- النقدية / الودائع الجارية :

المصارف	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الرشيد	٢٠.٤٩	١٧,٦٨	٢٥,١٧	١٩,٦٧	١٨,٦٤	٢٠,٣٣
الرافدين	٢٠,٥٩	١٦,٥٧	١٦,١٩	١٧,٥١	١٦,٩١	١٧,٥٥

ومن الجدول رقم (١٢)اظهرت هذه النسبة ان مصرف الرشيد ذو كفاءة عالية وقدرة على تحقيق الارباح لكل سهم من الاسهم التي يحتفظ بها المساهمون .

١٢- ربحية السهم الواحد :

المصارف	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المتوسط
الرشيد	٦.٠٦٨	١٣.١٣١	٥.٩٦٢	٩.٨٤٦	٧.٩٦٩	٨.٥٩٥
الرافدين	٧.٩٤٩	٢.٠٨٥	٤.٣٤٢	٨.٥٩٣	٥.٠٥٣	٥.٦٠٤

5:-النتائج

١- تبين من الدراسة في المؤسسات المصرفية العامة / الرشيد و الرافدين / بأن هناك علاقة طردية بين المؤشرات المالية التي كان لها الدور الرئيسي في تحديد العوامل الستراتيجية و بين تصنيف المصارف ذات الاداء القوي او الضعيف .
٢-اتضح من خلال التحليل الاحصائي ان هناك مجموعة من العوامل والمؤشرات الماليةتؤثر معنويا في معدل العائد عن الاستثمار وهو احد الاهداف الاستراتيجية التي تسعى المنظمات المصرفية الى تعظيمه وقد تمثلت المؤشرات ذات التأثير المعنوي:

أ- معدل ربحية الاصول الايرادية .
ب- نسبة ايرادات العمليات المصرفية / مجموع الايرادات .
ج- نسبة مصروفات العمليات المصرفية / مجموع المصروفات .
د- النقدية الى الودائع الجارية .
وهذا يبين درجة التأثير مجتمعة لهذه المؤثرات بأنها كبيرة جدا .
٣-اظهرت الدراسة ان مصرف الرشيد حقق متوسطات اعلى من المتوسط العام لمعدل العائد على الاستثمار مما يعكس لنا ان هناك زيادة في الارباح في ضل المحافظة على حجم الموجودات مما يعزز من المركز الستراتيجي للمصرف في البيئة المالية و المصرفية ، اما مصرف الرافدين تكون فعاليته ضعيفة في تحقيق الارباح .
٤- ارتفاع معدل العائد على حق الملكية في مصرف الرشيد و هذا يعكس لنا كفاءة اداء المصرف على تحقيق الارباح من خلال استثمار اموال المساهمين و كذلك يبين كفاءة الادارة المصرفية في تحقيق اهدافها المتمثلة بتعظيم ثروة المالكين، اما مصرف الرافدين فقد تبين ان هناك ضعف في الادارة المصرفية .
٥- اظهرت الدراسة ان دمج المصارف العامة هو الحل الوحيد القادر على الاستمرار في تحقيق الربح و البقاء في السوق و كنتيجة منطقية لتحرير الاسواق المالية و المصرفية و ازالة القيود المعيقة لتطورها في الدول كافة .

6-التوصيات

يوصي الباحث بما يأتي :-
١-على المصارف التي تعاني من ضعف داخلي في تحديد عوامل و مؤشرات الاداء المالي و المصرفي عليها محاولة معالجة هذا الضعف من خلال تحليل المجالات التي تعاني من الضعف و تحديد اسبابه و محاولة علاجه ، كما ينبغي على المصارف التي تتمتع بقوة داخلية تركيز جهودها في هذه المجالات باتجاه الحفاظ و تدعيم القوة التي يتمتع بها من اجل معالجة جوانب الضعف .
٢- على السلطات النقدية وضع الدراسات المالية و التشريعية المناسبة لتسهيل و احداث اندماج بين المصارف العامة يمكن ان يقود الى تدعيم قوتها المالية و الى زيادة مردوداتها والى انخفاض تعرضها الى انحسار دورها تدريجيا اوالى اخطار الافلاس ، و على تشجيع المصارف العامة في عرض مجموعة متكاملة من الخدمات المالية لكي تستطيع تمويل احتياجات المؤسسات و المشاريع منذ بداية انشائها او اثناء فترة انتاجها .
٣- على المؤسسات المصرفية العامة السعي نحو التوسع في صيغ الاستثمار ، و تنمية الموارد البشرية و تأهيلها لمواكبة التطورات المعاصرة ، و تفعيل دور الرقابة في متابعة أعمال المؤسسات المصرفية و مدى مطابقتها للمعايير المحاسبية الدولية .
٤- قيام المؤسسات المصرفية بوجه عام الى توفير الخدمات المصرفية الالكترونية حيث يتم استخدام التقنيات الحديثة في الصناعة المصرفية و التي تمكن من تحقيق :-
أ- تطوير أساليب و أنظمة العمل بالمصارف لتمكنها من تقديم خدمات مصرفية متطورة
ب- مواكبة التطورات العالمية في مجال الصناعة المصرفية .
جـ - توفير بيئة مناسبة للوقي بالكوادر المصرفية .
د- العمل على ايجاد بيئة تنافسية بين المصارف على تقديم الخدمة .

7- المصادر:

١- الشرع ، مجيد جاسم / المحاسبة في المنظمات المالية ، المصارف و شركات التأمين / ط١ ١٩٩٨ .
٢- مجلة اتحاد المصارف العربية / المجلدان / العدد٢٥٠/ ٢٠٠١ .
٣- الهادي صالح حمد/ منشورات الرقابة و الادارة المصرفية/ بنك السودات / العدد٢٠٠٢/١٨ .
٤- مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية / النسب المحاسبية في التنبؤ بالازمات المالية / العدد١٩٨٧/٥٢ .
٥- التقارير السنوية / مصرف الرشيد / الادارة العامة / ١٩٩٧- ٢٠٠١ .
٦- التقارير السنوية/ مصرف الرافدين / الادارة العامة/ ١٩٩٧-٢٠٠١ .
٧- محمد عبد الوهاب العزاوي / ادارة الجودة الشاملة و تطبيقاتها في عمل المصرف /٢٠٠٠
٨- د.محمود سلامة عبد القادر / دراسات الجدوى و تقييم المشروعات الصناعية / وكالة المطبوعات /الكويت ١٩٩٠
٩- د. حلمي محمود نمر / نظرية المحاسبة المالية / جامعة القاهرة ١٩٩٦
١٠ – د. احمد حلمي جمعة / المراجعة و تدقيق الحسابات / مركز كحلوم للنشر / ١٩٩٧

8 – الملاحق:
تحليل نقاط القوة والضعف في مؤشرات الاداء المالي للمصارف عينة البحث :

ت	المؤشرات	الرشيد		الرافدين	
		قوي	ضعيف	قوي	ضعيف
١-	حق الملكية /مجموع مصادر التمويل		X	X	
٢-	معدل العائد على الاستثمار	X			X
٣-	معدل العائد على حق الملكية	X			X
٤-	معدل ربحية الاصول الايرادية		X	X	
٥-	الاستثمارات / اجمالي الودائع		X	X	
٦-	نسبة مصروفات العمليات المصرفية / مجموع المصروفات		X	X	
٧-	نسبة ايرادات العمليات المصرفية / مجموع الايرادات		X	X	
٨-	نسبة ايرادات الاستثمارات القصيرة الاجل / الايراد الكلي		X	X	
٩-	معدل نمو الموجودات	X			X
١٠-	معدل نمو الودائع	X		X	
١١-	النقدية / الودائع الجارية	X			X
12-	ربحية السهم الواحد	X			X

مقارنة الارقام الرئيسية الواردة في الميزانية العامة للسنوات الخمس المنتهية في ١٢/٣١ / ٢٠٠١ لمصرف الرافدين / الادارة العامة :

التفاصيل	الاف الدنانير ٢٠٠١	النسبة المئوية	الاف الدنانير ٢٠٠٠	النسبة المئوية	الاف الدنانير ١٩٩٩	النسبة المئوية	الاف الدنانير ١٩٩٨	النسبة المئوية	الاف الدنانير ١٩٩٧
النقود الاستثمارات الانتماء النقدي الموجودات الاخرى	١٨٢٦٠٧٦٩٠ ٧٤٥٨٤٨٤٤٩ ١٨١٤٣١٧٣٥ ٤٤٤٨٩٢٢٠	٥٥ ٤٠ ٣٨ ٤٨	١١٧٥١١٨٧٦ ٥٣٢٦١٩٥٦٤ ١٣١٤٩٥٩٠٤ ٣٠٠٩٧٦٤٧	١٧ ١٦ ٥١ ٣	١٠٠٥٨٩١٩٩ ٤٦٠٣١٢١٠٤ ٨٦٨٢٤٤٧٥ ٢٩٢١٣٨٨٦	٣٤ ٤٤ ٠.٩٥ ٧٤	٧٥١٦٩٧٣٧ ٣١٩٣١٢١٩٤ ٩١٨٧٦٩٥٣ ١٦٧٨٦٢١٧	١٤ ٤١ ١١٥ ٢٨	٦٦٠٢١٧٩٣ ٢٢٧٢١١٧٠٣ ٤٢٦٤٥١٥٤ ١٣١٥٢٥٣٣
مجموع الموجودات ممولة كما يلي	١١٥٤٣٧٧٠٩٤	٤٢	٨١١٧٢٤٩٩١	٢٠	٦٧٦٩٣٩٦٦٤	٣٥	٥٠٣١٤٥١٠١	٤٤	٣٤٩٠٣١١٨٣
رأس المال الاحتياطيات القروض المستلمة حسابات جارية وودائع المطلوبات الاخرى	٤٠٠٠٠٠٠ ٩٦٤٨٩٥٤ ١٦٧٦٢٢٥ ١٠٧٩٤١٨٣١١ ٥٩٦٣٣٦٠٤	١٠٠ ٢٨ ٠.٩٧ ٤٤ ٢١	٢٠٠٠٠٠٠ ٧٥٢٦٥٣٢ ١٧٢٨٩٥٥ ٧٥١٠٨٤٦٧٣ ٤٩٣٨٤٨٣١	— ١٦٩ ٠.٩٥ ٢١ ——	٢٠٠٠٠٠٠ ٢٧٩٤٤٧٧ ١٨١٧٢٧١ ٦٢١٠٠٩٦٣٨ ٤٩٣١٨٢٧٨	— ٦٤ ٢ ٣٧ ١٢	٢٠٠٠٠٠٠ ١٧٠٢٣٣٣ ١٧٨٧١٣٧ ٤٥٣٦٧٨٠٢٥ ٤٣٩٧٧٦٠٦	٣٠٠ ٠.٦٣ ٩ ٤٢ ٨٧	٥٠٠٠٠٠ ٢٦٩٧١٨١ ١٦٤٤٧٩١ ٣٢٠٦١٦٢٧٧ ٢٣٥٧٢٩٣٤
مجموع مصادر التمويل	١١٥٤٣٧٧٠٩٤	٤٢	٨١١٧٢٤٩٩١	٢٠	٦٧٦٩٣٩٦٦٤	٣٥	٥٠٣١٤٥١٠١	٤٤	٣٤٩٠٣١١٨٣
الحسابات المتقابلة بعد تنزيل التأمينات	٥٢٩٦٨٩٣	٢٣	٤٣٢٢١٧٩	٩	٣٩٦٦٥١٢	١٨	٣٣٥١٠٩٦	٢٢	٢٧٤٩٠٨٥
مجموع الميزانية العامة	١١٥٩٦٧٣٩٨٧	٤٢	٨١٦٠٤٧١٧٠	٢٠	٦٨٠٩٠٦١٧٦	٣٤	٥٠٦٤٩٦١٩٧	٤٤	٣٥١٧٨٠٢٦٨

مقارنة الارقام الرئيسية الواردة في الميزانية العامة للسنوات الخمس المنتهية في ٣١ /١٢/ ٢٠٠١ لمصرف الرشيد / الادارة العامة :

التفاصيل	الاف الدنانير ٢٠٠١	النسبة المئوية	الاف الدنانير ٢٠٠٠	النسبة المئوية	الاف الدنانير ١٩٩٩	النسبة المئوية	الاف الدنانير ١٩٩٨	النسبة المئوية	الاف الدنانير ١٩٩٧	النسبة المئوية
النقود الاستثمارات الانتماء النقدي الموجودات الاخرى	١٥٢٠٢٨٣٣٠ ٤٦٤٣٦٧٠١١ ١٣٥٠٨٣٩٧٥ ٩٤٦٢٦٠٥٢	٥٤ ٧٨ ٢٦٢	٩٨٤٩٤٢٣٧ ٢٦٠٨٣٣٨٨٤ ١٣٤٥١٩٢٩٢٠ ٢٦١٦٨٨٤١	٩ ٦ ١٠٧ ٤	١٠٨٦٤٥٥٣٧ ٢٤٥٢٠٢٦١١ ٦٤٨٧٥٠٧٠ ٢٥٠٩٢٤٤٢	٧٨ ٩ ٤٠ ٣٢	٦١٠٥٥٤١٨ ٢٢٥٢٠٠٧٨٥ ٤٦٣٩٧١٨٧ ٣٧٤٥٣٤١٨	٢٦ ٥٨ ٢٦ ٢٨٨	٤٨٤٠٥٨٢٦ ١٤٢١٠٦١٨٦ ٦٢٨٠٥٠٣٩ ١١٧٧٥٥٧٢	
مجموع الموجودات ممولة كما يلي	٨٤٦١٠٥٣٦٨	٦٣	٥٢٠٠١٦٢٥٢	١٧	٤٤٣٨١٥٦٦٠	٢٠	٣٧٠١٠٦٨٠٨	٤٠	٢٦٥٠٩٢٦٢٣	
رأس المال الاحتياطيات القروض المستلمة حسابات جارية وودائع المطلوبات الاخرى	٢٠٠٠٠٠٠ ٦٠٢٣٨٢٦ ١٥١٤٤ ٨١٥٥٢١٤٦٤ ٢٢٥٤٤٩٣٤	١٠٠ ٣٨ — ٦٢ ٦٣	١٠٠٠٠٠٠ ٤٣٧٤٢٦٤ ١٥١٤٤ ٥٠٠٧٨٨٩٣٠ ١٣٨٣٧٩١٤	— ٤٠ — ١٦ ٥٥	١٠٠٠٠٠٠ ١٥٩١٧٩٧ ١٥١٤٤ ٤٣١٥٥٤٤٤٩ ٩٦٥٤٢٧٠	٤٠٠ ١١ — ٢٥ ٥٧	٢٠٠٠٠٠ ١٧٩٦٨٢٦ ١٥١٤٤ ٣٤٥٤٢٠٦٥٢ ٢٢٦٧٤١٨٦	— ٢١ — ٤٦ ١٧	٢٠٠٠٠٠ ١٤٨٠٩٧٥ ١٥١٤٤ ٢٣٦١٤٩٥٩٧ ٢٧٢٤٦٩٠٧	
مجموع مصادر التمويل	٨٤٦١٠٥٣٦٨	٦٣	٥٢٠٠١٦٢٥٢	١٧	٤٣٣٨١٥٦٦٠	٢٠	٣٧٠١٠٦٨٠٨	٤٠	٢٦٥٠٩٢٦٢٣	
الحسابات المتقابلة بعد تنزيل التأمينات	٦٥١٤٧٤١	٤	٦٢٣٤٥٠٦	١٨٠	٢٢٢١٥٨٩	٢٥	١٧٧١٢٨٣	٢٥	١٤٠٦٦٧٣	
مجموع الميزانية العامة	٨٥٢٦٢٠١٠٨	٦٢	٥٢٦٢٥٠٧٥٨	١٧	٤٤٦٠٣٧٢٤٩	١٩	٣٧١٨٧٨٠٩١	٣٩	٢٦٦٤٩٩٢٩٦	

مقارنة الارقام الرئيسية الواردة في الميزانية العامة للسنوات الخمس المنتهية في ٣١ /١٢/ ٢٠٠١ لمصرف الرشيد / الادارة العامة :

التفاصيل	الاف الدنانير ٢٠٠١	النسبة المئوية	الاف الدنانير ٢٠٠٠	النسبة المئوية	الاف الدنانير ١٩٩٩	النسبة المئوية	الاف الدنانير ١٩٩٨	النسبة المئوية	الاف الدنانير ١٩٩٧	النسبة المئوية
ايرادات العملياتالمصرفية ايرادات الاستثمارات ايرادات اخرى	١٧٥٢٨٩٠٨ ٢٢٢٣٧٣٣٨ ٣٦٠٨٧٢	٦٧ ٢٥ ٧٧	١٠٤٧٨٤٧١ ١٧٨٥٨٠٧٢ ٢٠٣٣٢٣	١٨٢ ٥ ١٤	٣٧١١١٣٨ ١٦٩٨٤٤٥٦ ١٧٧١٦٩	٥٩ ٢٩ ٦٧	٢٣٤٠٤١٣ ١٣١٩٤٢٣٩ ١٠٦٠٢٢	١٢٥ ٥٨ ٤١	١٠٣٩٦٢٤ ٨٣٥٨٣٥٢ ٧٥٠٣١	
مجموع الايرادات	٤٠١٢٧١١٨	٤١	٢٨٥٣٩٨٦٦	٣٦	٢٠٨٧٢٧٦٣	٣٣	١٥٦٤٠٦٧٤	٦٥	٩٤٧٣٠٠٧	
مصروفات العمليات المصرفية رواتب واجور	٢٠٢٥٢٨٦٦ ٨٧٠٠١٠	٣٢ ٢٦	١٥٣٤٧٩٠٨ ٦٨٩٩١٠	١٦ ١٥	١٣٢١١١١١ ٥٩٧٧١٨	١٣ ٤٤	١١٦٤٣٨٢١ ٤١٥٥٥٣	٦١ ٣٦	٧٢٤٩٤٢١ ٣٠٤٩٠٥	

مصروفات اخرى	٣٠٦٦١٥	١٥	٢٦٥٥٧٥٠	١٤١	١١٠١٥٨١	١٥	٩٥٥٠٦٢	٣٥	٧٠٥٠٩٣
مجموع المصروفات	٢٤١٨٩٧٩١	٢٠	١٨٦٩٣٥٦٨	٢٥	١٤٩١٠٤١٠	١٥	١٣٠١٤٤٣٦	٥٨	٨٢٥٩٤١٩
صافي الربح	١٥٩٣٧٣٢٧	٦٢	٩٨٤٦٢٩٨	٦٥	٥٩٦٢٣٥٣	١٢٧	٢٦٢٦٢٣٨	١١٦	١٢١٣٥٨٨

مقارنة الارقام الرئيسية الواردة في الميزانية العامة للسنوات الخمس المنتهية في ٣١ /١٢ /٢٠٠١ لمصرف الرافدين / الادارة العامة :

التفاصيل	الاف الدنانير ٢٠٠١	النسبة المئوية	الاف الدنانير ٢٠٠٠	النسبة المئوية	الاف الدنانير ١٩٩٩	النسبة المئوية	الاف الدنانير ١٩٩٨	النسبة المئوية	الاف الدنانير ١٩٩٧
ايرادات العملياتالمصرفية	١٥٧٦٤٩٧٤	٤٢	١١٠٩٦٢٤٩	١٥٧	٤٣٢٥٠٢٨	٦٢	٢٦٦٨٤١٣	٨٧	١٤٢٤٠٧٢
ايرادات الاستثمارات	٤١٢٢٣٤١٤	١٦	٣٥٥١٦٤٨٣	٣١	٢٧١٣٠٨٩٦	٤٠	١٩٣١١٦٠٠	٣٧	١٤١٢٢٧٠٩
ايرادات اخرى	٦٧٣٠٦٩	٩	٦١٧٣٧٤	٠.٧٩	٧٧٩٠٠٥	١٨١	٢٧٧٦٤٩	١٠٩	١٣٣١٤٤
مجموع الايرادات	٥٧٦٦١٤٥٧	٢٢	٤٧٢٣٠١٠٦	٤٧	٣٢٢٣٤٩٢٩	٤٩	٢٢٢٥٧٦٦٢	٤٢	١٥٦٧٩٩٢٥
مصروفات العمليات المصرفية	٣١٦٠٤١٧٩	٢٤	٢٥٤٥١٧٧٦	١٩	٢١٤٤٥٨١٤	٣٤	١٦٠٤٦٨٩٢	٤٧	١٠٨٨٩٧٨٢
مصروفات ادارية واخرى	٥٨٤٦٠٤٩	٢٧	٤٥٩٢٨٦٠	١١٨	٢١٠٤٧٠٩	٣	٢٠٤٠٧٠٦	١٥٠	٨١٥٤٢٢
مجموع المصروفات	٣٧٤٥٠٢٢٨	٢٥	٣٠٠٤٤٦٣٦	٢٨	٢٣٥٥٠٥٢٣	٣٠	١٨٠٨٧٥٩٨	٥٥	١١٧٠٥٢٠٤
صافي الربح	٢٠٢١١٢٢٩	١٨	١٧١٨٥٤٧٠	٩٨	٨٦٨٤٤٠٦	١٠٨	٤١٧٠٠٦٤	٥	٣٩٧٤٧٢١